العدد (4118) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (23) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

ائتلاف علاوي يتحرّك لانتداب قضاة قبل موافقة الكتل السياسيّة

البرلمان يمضي بقانون الانتخابات ويثبّت 12 أيّار موعداً للاقتراع

مجلس النواب في جلسة سابقة

□ بغداد / المدى

أنهى مجلس النواب، أمس، التصويت على قانون الانتخابات وثبّت الثاني عشر من أيار المقبل موعداً لإجراء الاقتراع العام في الانتخابات البرلمانية.

وعقب الانتهاء من التصويت أشارت اللجنة القانونية البرلمانية الى مخالفات في التشريع، ودعت المعترضين الى مراجعة المحكمة الاتحادية.

مقابل ذلك، قال ائتلاف الوطنية، إنه تواصل مع مجلس القضاء الأعلى، وأن الأخير مستعدّ للإشراف على الانتخابات في حال وافقت الكتل السياسية.

وقالت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، أمس، إن البرلمان "صوّت خلال جلسته التي ترأسها سليم الجبوري وحضرها ٢٠٩ نائبا على قانون انتخابات مجلس النواب إضافة الى المصادقة على موعد إجرائها".

وقضت المحكمة الاتحادية العليا، يوم الأحد، بوجوب التقيُّد بالموعد المحدد للانتخابات وهو ١٢ أيار المقبل.

وألزم مجلس النواب، الحكومة، بـ ٨ ضمانات قبل إجراء الاقتراع العام، وهي:

أولاً- توفير البيئة الآمنة لإجراء الانتخابات.

ثانياً- إعادة النازحين إلى مناطقهم.

ثالثاً- أن يكون التصويت إلكترونياً في جميع المناطق من خلال استخدام أجهزة العدّ والفرز الإلكتروني.

رابعاً- ألا تكون للأحزاب التي تخوض الانتخابات أجنحة مسلحة.

خامساً- قصر حمل السلاح مدة الدعاية الانتخابية وبعدها ولغاية نهاية يوم الاقتراع على المؤسسات الرسمية وخصوصا في وزارتي الدفاع والداخلية.

سادساً- تكثيف أعداد المراقبين المحليين والدوليين والطلب من مؤسسات المجتمع المدني ومن الأمم المتحدة القيام بالإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الواسعة في انتخابات حرة نزيهة.

سابعاً- يراقب مجلس النواب من خلال لجانه تنفيذ الالتزامات الواردة وتقييمها وتتسلم رئاسة المجلس التقارير الواردة بشأن ذلك.

ثامناً- ضمان مشاركة جميع المواطنين بالانتخابات من خلال وضع صناديق للنازحين في المحافظات للنزوح الداخلي.

لكن، اللجنة القانونية النيابية أكدت أن القانون يحوي جوانب غير قانونية.

وقال رئيس اللجنة محسن السعدون في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان وحضرته (المدى)، إن لجنته "قدّمت بعض المقترحات والتعديلات وهي لجنة مختصة لكن تم رفضها من قبل النواب ومنها اعتماد الشهادة الإعدادية كحد أدنى".

وأضاف السعدون إن "فرض شهادة البكالوريوس للمرشح بدل الشهادة الإعدادية مخالفة دستورية ارتكبها مَن خالف مقترح اللجنة القانونية".

وعقب التصويت، دعا ائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي، رئاسة مجلس القضاء الأعلى لوضع آليات للتشاور مع رئاسة مجلس النواب بشأن إشراف القضاء على الانتخابات.

وقال الائتلاف في بيان تلقته (المدى) إننا "نعبّر عن احترامنا والتزامنا التام بقرار المحكمة الاتحادية وبيان الرأي الذي صدر عنها حول تفسير المادة الدستورية التي تخص تحديد موعد الانتخابات".

وشدّد الائتلاف، على ضرورة "الإسراع باستكمال إجراءات الانتخابات في المناطق المحررة والإيفاء بالوعود التي قطعت للنازحين، خصوصاً ما يتعلق بتوزيع بطاقة الناخب الإلكترونية واتخاذ الإجراءات التي تضمن إجراء العملية الانتخابية على وفق معايير التكافؤ والنزاهة والاستقلالية".

وتعليقاً على ذلك، قال النائب عن ائتلاف الوطنية حسن شويرد في تصريح لـ(المدى)، أمس، إنه "من الضروري إشراف القضاء في العملية الانتخابية لمراقبة العدّ والفرز"، مبيناً أن "هذا الإجراء يحقق الشفافية في النتائج ويمنع حدوث عمليات تزوير".

وأكد شويرد أن ائتلافه "خاطب مجلس القضاء الأعلى قبل أكثر من شهرين تقريباً بخصوص انتداب قضاة للإشراف على الانتخابات".

وأضاف النائب عن ائتلاف الوطنية أن "مجلس القضاء الأعلى أبدى موافقته على إرسال قضاة لمراقبة سير العملية الانتخابية المقبلة"، لافتاً إلى أن "الأمر بات متروكاً للكتل البرلمانية لتحديد الآلية القانونية لانتداب القضاة".

وأوضح انه "من الممكن تقديم مقترح قانون ينظّم عملية مشاركة القضاة في العملية الانتخابية، أو التصويت على قرار في مجلس النواب يسمح للقضاة بالعمل بصفة مراقبين أو مشرفين على الانتخابات".

معصوم يصادق على قانون الانتخابات في يوم إقراره

بغداد / المدى

أصدر رئيس الجمهورية فؤاد معصوم، أمس الإثنين، مرسوماً جمهورياً حدد من خلاله الثاني عشر من أيار المقبل موعداً لانتخابات مجلس النواب في دورته الرابعة.

وقالت الرئاسة في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنه "استناداً الى أحكام المادتين (٥٦) و(٧٣ - سابعاً) من الدستور، والبند (ثالثاً) من المادة (٧) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، رسمنا بأن يحدد يوم السبت الموافق الثاني عشر من شهر أيار لسنة ٢٠١٨ موعداً لإجراء انتخابات مجلس النواب لدورته الرابعة".

وأضافت، أن "على الجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية".

أكد أنّه سيلتقي العبادي في منتدى دافوس

بارزاني: زيارة بغداد بداية لحوارات جدّية

بغداد / المدى

قال رئيس حكومة إقليم كردستان، نيجيرفان بارزاني، إن زيارته إلى بغداد، السبت الماضي، تشكل "بداية للحوارات الجدية" بين الإقليم والحكومة الاتحادية بشأن القضايا الخلافية.

وقال بارزاني، خلال مؤتمر صحفي عقده في أربيل، تابعته (المدى)، إن "الوفد الحكومي ناقش مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، ضرورة حل الخلافات وفق الدستور"، لافتاً الى أن "الحديث تناول تشكيل عدة لجان بشأن النفط، والمنافذ الحدودية، والمطارات".

وأوضح بارزاني أن اجتماع الوفد الكردي الاخير مع رئيس الوزراء حيدر العبادي، جاء بمساعدة "أصدقاء بغداد وأربيل"، الذين هيأوا لذلك اللقاء.

وكان بارزاني قد ترأس، مؤخراً، وفداً كردياً زار بغداد ثم غادر إلى طهران، وضم كلاً من قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الإقليم، وفؤاد حسين، رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان.

وأنهت تلك الزيارة قطيعة بين طرفي قمة الهرم الحكومي لدى الإقليم والمركز بعد إجراء استفتاء كردستان في أيلول الماضي.

وقبل المؤتمر، عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، اجتماعاً تناول فيه نتائج زيارة الوفد الكردي برئاسة بارزاني الى بغداد والعاصمة الإيرانية طهران.

وحتى وقت قريب، كان رئيس الوزراء حيدر العبادي، يشترط استئناف الحوار مع أربيل، بإلغاء نتائج الاستفتاء والتسليم الى الدستور في سيادة الاراضي العراقية.

وشدد بارزاني خلال المؤتمر الصحفي، على أنه "يجب أن نعمل معاً للوصول الى حل نهائي للمشاكل"، مؤكداً "نحن نخطو خطوات إيجابية في المسار الصحيح لحل الخلافات مع بغداد".

وأكد أنه "سيلتقي برئيس الوزراء حيدر العبادي في منتدى دافوس الذي سيعقد خلال الأيام المقبلة".

طالبت بغداد بتنفيذ 4 التزامات بينها إعادة النازحين وإعمار المدن

المحافظات المحرَّرة: نريد تأجيل الانتخابات المحلّية 6 أشهر لترتيب أوضاعنا

□ بغداد / وائل نعمة

ترفض المحافظات التي وقعت تحت احتلال داعش إجراء انتخابات مجالس المحافظات قبل إعادة النازحين وتوفير بيئة آمنة تضمن حرية الناخب في الإدلاء بصوته.

وأصبحت تلك المحافظات، وفقاً لقرار المحكمة الاتحادية الأخير القاضي برفض تمديد موعد الانتخابات البرلمانية، مُلزمة بقبول التوقيت الدستوري، لكنها تحاول على الأقل تأجيل إجراء الاقتراع المحلي.

وجمعت أغلب المحافظات التي خرجت للتوّ من سيطرة التنظيم، تواقيع تطالب بإجراء الانتخابات المحلية في موعد آخر لحين عودة النازحين وإعادة إعمار المدن المدمّرة.

واحتاجت الحكومة ١٩ شهراً لكي تعيد أقل من نصف النازحين إلى مناطقهم الأصلية، لكنها لم تعوّض أيّ متضرر حتى الآن. كما لا تزال على حالها ٨ مدن كبيرة أعلنها مجلس النواب مناطق منكوبة، تعرّض فيها نحو ٢٠٠ ألف منزل للدمار.

ويقف الدمار وانعدام الدعم المالي بالإضافة الى التوترات الأمنية والعشائرية، حائلاً دون عودة أكثر من ٣ ملايين نازح من أصل أكثر من ٥ ملايين و٧٠٠ ألف مدني نزحوا منذ ٢٠١٤، بحسب وزارة الهجرة والمهجرين.

وصوّت مجلس النواب، أمس الإثنين، على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرّر في الثاني عشر من أيار المقبل بعد قرار المحكمة الاتحادية.

وقال رئيس البرلمان سليم الجبوري عقب صدور القرار، بأن هناك خيارين بشأن موعد انتخابات مجالس المحافظات، الاول عدم التدخل في الموعد المحدد، والثاني هو عرض موعدين لإجرائها في هذا الموعد أو تأجيلها ستة أشهر.

إرادة الناخب

من جهته يؤكد ابنيان الجربا، عضو مجلس محافظة نينوى، أن "مجلس المحافظة قرر تأجيل الانتخابات المحلية لحين ضمان عودة النازحين وإعمار المدن".

ومازال أكثر من مليونين و١٢٢ ألفاً من نازحي نينوى لم يعودوا إلى ديارهم.

وبحسب بيانات وزارة الهجرة فإن هناك أكثر من ٥٤٢ ألفاً عادوا الى المحافظة، من أصل أكثر من ٢ مليون و٦٦٥ ألف شخص، ما يعني أن نسبة العودة هي ٢٪ فقط.

ويعتقد الجربا، في اتصال مع (المدى) أمس أن عملية إعادة النازحين ستتطلب عدة أشهر، كما يقول "يجب أن ترافقه عملية إعادة إعمار المدن المدمرة".

ويقدر المسؤولون في نينوى دمار ١٢ ألف دار بشكل كامل في المدينة القديمة فقط، فيما وصلت نسبة الدمار في الساحل الأيمن للمدينة لأكثر من ٩٥٪.

كما يؤكد المسؤول المحلي فإنه من دون تهيئة تلك الظروف: "لا يمكن إجراء الانتخابات سواء المحلية أو البرلمانية، لأنها ستصادر رأي الناخب الذي ظُلم بالتهجير".

وهناك أكثر من ٨ آلاف شخص مفقود، بحسب المسؤولين في نينوى، كما يُقدر مقتل ١٠ آلاف شخص في المحافظة، ويوجد أيضا ٢٤٠٠ شخص مبتور الأطراف خلال عمليات التحرير.

ويقدر المسؤولون في نينوى حاجة المحافظة الى أكثر من ٢٠ مليار دولار لإعادة إعمار المدن المدمرة، وتعويض السكان الذين دمرت منازلهم.

ويرى ابنيان الجربا، وهو عضو كتلة النهضة التي شكلت حكومة نينوى في ٢٠١٣، أن نفس الظروف الحالية بالمحافظة ستواجه الانتخابات التشريعية "حاولنا تأجيل انتخابات البرلمان لكننا فشلنا".

وطالب البرلمان، أمس، بحسب نواب، الحكومة بتوفير البيئة الآمنة لإجراء الانتخابات وإعادة النازحين، والاعتماد على التصويت الإلكتروني في جميع المناطق.

ويعتقد بعض النواب إمكانية إجراء الانتخابات في "مخيمات النازحين"، لكن هناك مشاكل أخرى تتعلق بالتعايش بين قرى عربية وإيزيدية في شمال الموصل، قد تعيق إجراء الانتخابات.

وهناك ثلاثة آلاف إيزيدي مفقودون في نينوى، ويتهم بعض الإيزيديين قبائل عربية بمحيط سنجار، بالتعاون مع "داعش".

سلاح منفلت

لإجراء الانتخابات في توقيت قريب بسبب عدم توفير مناخ سليم يضمن حرية الناخب بالمشاركة في الاقتراع.

وقال عمار مزاحم الجبوري، عضو تحالف القوى في ديالى، لـ(المدى) أمس إن "هناك أعداداً كبيرة من النازحين، وسلاحاً منفلتاً في أيدي عصابات وجهات تدعي انتماءها الى الحشد الشعبي".

ونزح أكثر من ٣٤٢ ألف شخص من ديالى عام ٢٠١٤، عاد منهم أكثر من ١٧٥ ألفاً حتى الآن، فيما تبقى أكثر من ١٦٧ ألف نازح.

ويضيف الجبوري: "من المفارقة أن نطلب من النازح الذي يسكن في خيمة وتدمّر منزله أن يذهب الى الانتخابات".

ويقدر المسؤولون هناك، وجود ٤ آلاف عائلة بيوتهم مدمرة بالكامل، بالإضافة الى آلاف الدور التي تعرضت الى نسب دمار متفاوتة.

ويؤكد المسؤولون أن الحكومة الاتحادية لم تعوّض المتضررين الذين يعانون أيضاً من أزمة مياه وكهرباء في كثير من المناطق. وكان البرلمان قد صوت في تشرين الأول الماضي على اعتبار ناحية جلولاء في شرق ديالى منطقة منكوبة.

ويقول عمار الجبوري، وهو شقيق النائب صلاح الجبوري رئيس تحالف القوى في البرلمان، إن "عملية تحديث سجلات الناخبين في ديالى لا تعني أن المواطن سيذهب للاقتراع وإنما خوفا من قطع راتبه"!

وكان كتاب رسمي قد صدر مؤخراً من أمانة مجلس الوزراء، قبل أن يوجه رئيس الحكومة حيدر العبادي بالتحقيق فيه، قد أكد أن الموظفين لن يحصلوا على رواتبهم ما لم يبرزوا بطاقة الناخب.

ويؤكد الجبوري، ان الانتخابات القادمة لن تكون نزيهة في المحافظة، ما لم تنفذ الحكومة الشروط الأربعة التي أعلنت الالتزام بها قبل أشهر.

وقالت الحكومة في نهاية تشرين الأول الماضي إنها ستتولى توفير البيئة الآمنة لإجراء الانتخابات، وإعادة النازحين إلى مناطقهم، واعتماد التصويت الإلكتروني، وألا تكون للأحزاب التي تخوض الانتخابات أجنحة مسلحة.

مدن غير مستقرّة

ولنفس الظروف يعتقد رئيس لجنة الإعمار في الانبار، طه عبد الغني الهزيماوي، صعوبة إجراء الانتخابات في المحافظة.

وقال الهزيماوي في اتصال مع (المدى) أمس، إنه "إذا استطاعت الحكومة إعادة النازحين وتعويض المتضررين، فإننا نحتاج الى وقت لتهيئة الناخب نفسياً ومعنوياً، وهو أمر يتطلب وقتاً طويلاً".

وسجلت الأنبار نزوح أكثر من مليون و٤٦١ مدنياً منذ ٢٠١٤، عاد منهم أكثر من ٩٢٨ ألفاً حتى الآن، وما زال أكثر من ٥٣٣ الف نازح لم يعودوا الى المحافظة، بحسب إحصائية وزارة الهجرة.

وبحسب تقديرات مسؤولين في محافظة الانبار، يوجد ١٠٠ ألف دار مدمرة في عموم المحافظة، ٢٠ ألفاً منها في الرمادي، و٢٥ ألفا في الفلوجة.

ويؤكد المسؤول المحلي، أن الأنبار أعلنت أكثر من مرة، بأنها مع تأجيل الانتخابات.

إلى ذلك كشف حسن ملا كرمياني، عضو مجلس محافظة صلاح الدين، لـ(المدى) أمس، عن جمع تواقيع لتأجيل الانتخابات بالمحافظة، بسبب عدم عودة النازحين ودمار المدن.

وبحسب وزارة الهجرة فإن هناك أكثر من ٧٣٢ ألف نازح من صلاح الدين، عاد منهم حتى الآن أكثر من ٦٨٢ ألفاً، ولم يتبقّ سوى ٥٠ ألف نازح.

كما تعرضت ١١٦ قرية لأضرار كبيرة في الحويجة، جنوب غرب كركوك، خلال فترة احتلال داعش، ويستحيل عودة سكانها بحسب المسؤولين بالمحافظة.

بالاضافة الى تدمير ١٢٦٧ منزلاً في ٧ قرى محيطة بالطوز وآمرلي بشكل كامل بسبب العمليات العسكرية.

ويتساءل كرمياني: "كيف نتوقع من نازح يسكن في ظروف غير اعتيادية أن يدلي بصوته؟"، مشيراً الى أن "هناك حالة من عدم الاستقرار في الطوز قد تؤثر على سير عملية الاقتراع".

العبادي خلال اجتماع التنسيق بين المحافظات في بغداد ..... أرشيف